اجتهادات
فرقُ بين المُجتَمَع والتَجَمُع

قليلاً ما يُسأل عن تاريخ المُجتمع بالمعنى الذى نعرفه اليوم، وهل هو قديمُ قِدَم التجمعات البشرية الأولى، أم حديث. وكثيرًا ما يُخلطُ بين المجتمع وهذه التجمعات فى حالة إغفال التغير التدريجى الذى حدث فى الاجتماع البشرى, وبلغ ذروته بفعل تطبيق مبدأ الاقتراع العام، أو صوت واحد لكل فرد.

كان الاجتماعُ البشرى موجودًا منذ أن بدأ البشرُ فى إقامة تجمعات يعيشون فيها، ويُنّظمون العلاقات بينهم، ويقبلُ الضعفاءُ سيطرة الأقوياء بفعل الأمر الواقع الذى فرضوه. وتطور هذا الاجتماعُ تدريجيًا، فصارت هناك ممالكُ وإمبراطوريات. تقوى إحداها ثم تضعف، وتصعدُ أخرى فى غمار صراعاتٍ لم تتوقف. ولكنه بقى مختلفًا فى جوهره عن المجتمع بالمعنى الذى نعرفه اليوم، برغم وجود أوجه شبه فى الشكل. فقد ظل الجسدُ الاجتماعى طوال التاريخ مقسومًا قسمةً كاملةً بين أسيادٍ وعبيد، ثم بين نبلاءٍ وسوقة، قبل أن يؤدىُ التطورُ فى الوعى العام إلى تقنين حق الاقتراع العام تدريجيًا منذ مطلع القرن التاسع عشر. وكانتُ الاستثناءاتُ من تلك القسمة التاريخية نادرة.

ولهذا ينطوى الاستخفافُ بحق الاقتراع العام، فى سياق هجاء الديمقراطية التمثيلية رفضًا لها، أو خوفًا من نتائجها، أو إحباطًا بسبب إخفاقاتها هنا أو هناك، على عدم إدراك دوره التاريخى والتحول الذى أحدثه فى حياة البشر عمومًا، وليس فى النظم السياسية فقط. فقد دشّن هذا الحقُ مساواةً سياسيةً مقترنةً بمبدأ صوتٍ واحد للفرد الواحد. وهذه مساواةُ شكلية فعلاً، ولا خلاف على ذلك، ولكنها هى ما تقل الاجتماع البشرى من حالة التجمع التى لا يملكُ الضعيفُ فيها أداةً للدفاعٍ عن حقوقه والسعى لتحقيق مصالحه، إلى المجتمع الذى صار الاقتراعُ العام فيه وسيلةً للتغيير حين تتسمُ القواعدُ التى تُنظَّمُه بالنزاهة والحرية. ولا يعنى تقييد استخدام هذه الوسيلة، أو إساءة استعمالها، أنها مثل عدمها. فالقيودُ تزول, واكتسابُ الوعى يُمّكنُ من حسن استخدامها, مادام المبدأ موجودًا بدلالته التى تتلخصُ فى أن لكل فردٍ وزنًا متساويًا فى العملية السياسية، مهما تفاوتت الأوزانُ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, سواء تحقق هذا التساوى اليوم أو غداً.